UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاستجابة الطارئة للاجئي ميانمار في بنغلاديش

نداء تكميلي

مارس - ديسمبر 2018

خريطة توضيحية

I. أبرز النقاط

900,000
لاجئ تقريباً حتى فبراير 2018

1.3 مليون
شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2018

80%
من اللاجئين هم من النساء والأطفال

تواجد المفوضية:
220 موظفاً وطنياً ودولياً ومكتبان

II. لمحة عامة

موجز المتطلبات المالية

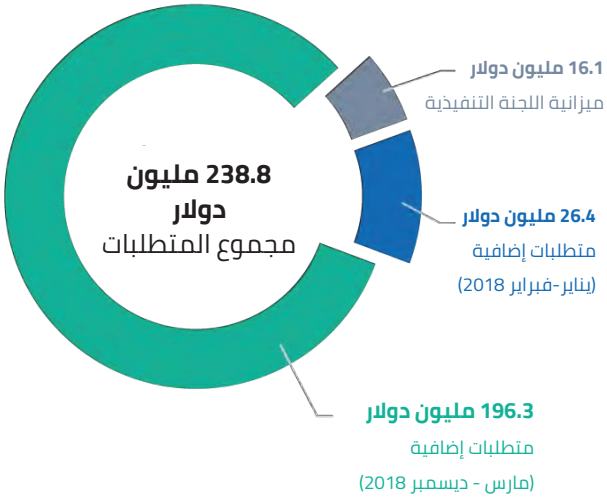

في **التدفق الجماعي الأسرع نمواً للاجئين** الذي شهده العالم منذ عقود، **فرَّ حوالي 671,000 لاجئ إلى بنغلاديش من ولاية راخين في ميانمار** في أقل من ستة أشهر اعتباراً من أغسطس 2017.

انضم الوافدون الجدد إلى أكثر من 200,000 لاجئ من ميانمار كانوا متواجدين في البلاد، لا سيما في مقاطعة كوكس بازار، ليصل **العدد الإجمالي إلى حوالي 900,000**.[1] ومع وجود حوالي 602,400 لاجئ في موقع كوتوبالونغ- بالوخالي، أصبح الآن هذا المخيم أكبر مخيم للاجئين في العالم.

وقد تباطأت الآن "أزمة اللاجئين الروهينغا"، كما يشار إليها عادة، بالمقارنة مع عام 2017. ومع ذلك، لا يزال اللاجئون يصلون من ميانمار إلى بنغلاديش، وقد بلغ عددهم **3,236 لاجئاً في فبراير 2018 وحده.**

يشكل **الأطفال والنساء أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين**. وعلى مدى عقود من التمييز وانعدام الجنسية، كانوا قد تعرضوا **للعنف الشديد والاغتصاب والصدمات النفسية** في العمليات الأمنية التي أطلقت في الجزء الشمالي من ولاية راخين بعد هجمات نفذها "جيش إنقاذ روهينغا أراكان" على مواقع أمنية. وبالإضافة إلى المشكلات المترسخة في مجال الحماية والمشاكل النفسية والاجتماعية، وجد اللاجئون أنفسهم في ظروف تتسم بالاكتظاظ الشديد والبؤس، كما أن هذا الوضع فرض ضغوطات شديدة في مجالات المأوى والغذاء والتغذية والمياه والصحة والصرف الصحي، التي كانت قد استنزفت في السابق الخدمات والقدرات الوطنية وخدمات وقدرات المجتمع المستضيف.

وبدعم من عدة وكالات، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضعت حكومة بنغلاديش استجابة لإنقاذ الأرواح، وتمكنت من تلبية الاحتياجات الملحة في مجال الحماية والاحتياجات الإنسانية وتحقيق استقرار الوضع بشكل عام. وفي أكتوبر 2017، أطلقت الجهات الفاعلة البالغ عددها 25 وكالة خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين الروهينغا التي طلبت فيها 434 مليون دولار أميركي لدعم تدخلاتها في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2017 إلى فبراير 2018.[2]

وأعلنت المفوضية حالة طوارئ داخلية من المستوى الثالث للأزمة، وهو أعلى مستوى للتأهب، واستناداً إلى العناصر ذات الصلة في خطة الاستجابة، أصدرت نداءً تكميلياً[3] قدمت فيه متطلبات مالية بقيمة 83.7 ملايين دولار.

وقد تواصلت الاستجابة الشاملة منذ ذلك الحين، وتم تلبية احتياجات الحماية والمأوى والمياه والصرف الصحي والصحة والتغذية وغيرها من الاحتياجات الهامة. كما تم إطلاق أعمال واسعة النطاق مادية وهيكلية وهندسية ومتعلقة بالبنى التحتية لتنظيم المخيمات وإنشاء شبكات الوصول وشبكات خدمات عامة أخرى. **وقد نشرت المفوضية قدراتها التنظيمية على أوسع نطاق للاستجابة لحالات الطوارئ**، وعززت قدراتها على صعيد التنسيق والعمليات على الأرض إلى حد كبير.

[1] يشمل هذا الرقم حوالي 671,000 لاجئ وصلوا إلى بنغلاديش من ميانمار منذ 25 أغسطس 2017، بالإضافة إلى أكثر من 200,000 في مقاطعة كوكس بازار كانوا قد فروا في موجات نزوح سابقة.

[2] خطة الاستجابة الإنسانية: أزمة اللاجئين الروهينغا، سبتمبر 2017- فبراير 2018، متوفرة هنا

[3] النداء التكميلي للمفوضية – الاستجابة الطارئة للاجئين من ميانمار في بنغلاديش، متوفر هنا

ومع بدء حكومتي بنغلاديش وميانمار في مناقشة ووضع ترتيبات لعودة اللاجئين إلى ميانمار، تعاونت المفوضية مع الحكومتين للتأكيد على ضرورة أن تكون العودة طوعية ومستدامة وأن تتم بما يضمن أمن وكرامة اللاجئين، وبوجود الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني والمراقبة.

ومع ذلك، ما زال هناك تحديات خطيرة. وبشكل خاص، ينذر **فصل الأمطار المقبل** بحالة طوارئ جديدة تتطلب تجنب تأثيرات الفيضانات والانهيارات الأرضية المتوقعة على حوالي 150,000 لاجئ والاستعداد لها، حتى مع الاستمرار في تعزيز الاستجابة الأوسع نطاقاً.

وبالتالي اتبعت الجهات الفاعلة خطة الاستجابة الأولية مع **خطة استجابة مشتركة لأزمة الروهينغا الإنسانية** التي تم إطلاقها في جنيف في 16 مارس 2018، للحصول على 950.8 مليون دولار لتغطية أنشطتها من مارس إلى ديسمبر 2018.

في هذا **النداء التكميلي**، تحدد المفوضية استراتيجيتها وتخطيطها وأنشطتها التشغيلية والبرنامجية كجزء من هذه الاستجابة، والتي يبلغ إجمالي الاحتياجات المالية لها **238 مليون دولار لعام 2018.**

III. الاستجابة

من أغسطس 2017 إلى فبراير 2018

في إطار ترتيبات التنسيق التي تطورت بطريقة استثنائية ومعقدة جداً، **حشدت المفوضية قدراتها في مجال الاستجابة العملياتية والاستجابة في حالات الطوارئ من أجل دعم حكومة بنغلاديش** في الاستجابة لهذا التدفق الاستثنائي ومؤشراته الحادة في مجال الحماية والمجالات الإنسانية الأخرى. ومن بين هذه المؤشرات:

- 55% من اللاجئين هم دون 18 عاماً، وعدد كبير منهم منفصلون عن أفراد عائلاتهم[4].
- 52% من اللاجئين هم من النساء، وعدد كبير منهن يرأسن أسراً بمفردهن أو متقدمات في السن أو يعانين من إعاقة[5].
- يبلغ معدل سوء التغذية الحاد الشامل بين اللاجئين 19.5% [6]، وهو يتخطى عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15%.
- 31% من الأسر متأثرة بجانب واحد على الأقل من جوانب الضعف، و16% من الأسر ترأسها أم عازبة.
- يعاني العديد من الوافدين من الصدمات النفسية والتشويش بسبب ما تعرضوا له من العنف الشديد والاعتداء الجنسي وفقدان أفراد الأسرة والأقارب والممتلكات ومحنة النزوح والفرار.
- مخيمات اللاجئين مكتظة جداً، والخدمات الأساسية مستنزفة إلى أقصى حد.

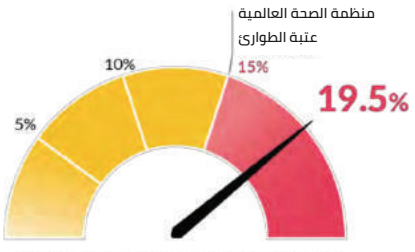

سوء التغذية الحاد والشامل

- مع اقتراب موسم الأمطار، فإن حوالي 150,000 لاجئ معرضون لخطر الانهيارات الأرضية والفيضانات.
- يستضيف موقع كوتوبالونغ- بالوخالي الآن حوالي 602,400 لاجئ، أي ما يعادل عدد سكان مدينة متوسطة الحجم. إلاّ أنه يفتقر إلى كافة البنى التحتية الأساسية تقريباً، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات الأمنية، التي ستكون ضرورية لدعم موقع بهذا الحجم.
- تشكل المسائل المتعلقة بالقانون والنظام و/أو التوترات داخل مجموعات اللاجئين أو مع المجتمع المستضيف مصدر قلق، وذلك نتيجة الاكتظاظ والتنافس على الموارد المحدودة، وزيادة القلق من الأمطار الموسمية.

سعت استجابة المفوضية لضمان حماية حياة اللاجئين وحقوقهم الأساسية، وتم تنظيم السياق العملياتي وتحقيق استقراره بالطرق الأكثر فعالية ممكنة. وعملت المفوضية بما يتماشى مع مسؤولياتها ومن خلال الشراكة والتنسيق الوثيق مع الوكالات الأخرى، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة. وبشكل خاص:

- عملت المفوضية بالتعاون مع حكومة بنغلاديش لإنشاء **نظام موحد لإدارة البيانات المتعلقة باللاجئين** يجمع بين نتائج عملية التسجيل التي اضطلعت بها الحكومة في البداية، ونتائج **عملية تعداد الأسر** التي تولت المفوضية ومفوض الحكومة لإغاثة اللاجئين وعودتهم إلى الوطن القيام بها لاحقاً لجمع المعلومات على مستوى الأسر، بما في ذلك معلومات عن الجنس وتصنيف العمر واحتياجات الحماية ومكان التواجد لجميع السكان اللاجئين.
- تسهّل البيانات الموحدة **إدارة الحالات القائمة على الأدلة** على المستويين الفردي والجماعي، والوصول إلى الأسر لضمان تقديم الدعم والمتابعة المناسبين، وتحسين الحماية وتقديم المساعدة للاجئين. على سبيل المثال، ساعدت المعلومات حول مكان تواجد الأشخاص في

[4] 1% من الأسر لديها طفل واحد على الأقل غير مصحوب بذويه، و2% من الأسر لديها على الأقل طفل واحد منفصل عن أسرته.

[5] 16% من الأسر ترأسها أم عازبة. 4% من الأسر تضم شخصاً كبير في السن معرضاً للخطر؛ 4% منها لديها شخص معوق؛ و5% منها لديها شخص مصاب بحالة طبية خطيرة.

[6] وفقاً لتقييم الصحة والتغذية الذي أجري في نوفمبر 2017.

مناطق من المحتمل أن تتأثر بموسم الأمطار المقبل، والتي تم وضعها إلى جانب البيانات، في تمكين الاستعداد بشكل أفضل. ويستند النظام الموحد إلى مذكرة تفاهم بشأن تقاسم البيانات بين المفوضية وحكومة بنغلاديش تنص على أن أي استخدام للمعلومات لأغراض أخرى غير المساعدة وتحديد الهوية، أو تحويلها إلى أطراف ثالثة، يجب أن توافق عليه المفوضية.

- عملت المفوضية عن كثب مع **الناجين من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس**، ومن بينهم 270 شخصاً طلبوا المساعدة من المفوضية وشركائها مباشرة، وأحالت الحالات للمتابعة المناسبة. تعرض غالبيتهم (73%) للاعتداء الجسدي في حين تعرض أكثر من 22% آخرين لأشكال أخرى من العنف الجنسي. وبحلول نهاية يناير 2018، كانت المفوضية قد سجلت أيضاً 5,527 عائلة يرأسها أطفال و5,575 عائلة مع أطفال غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم وأحالتهم للمتابعة.
- تم إطلاق **نظام إحالة موحد** يحدد الأفراد الذين لديهم احتياجات في مجال الحماية ويحيلهم إلى مقدمي خدمات متخصصين في مواقع مختلفة وذلك بطريقة تضمن إدارة الحالة بطريقة متماسكة وأكثر كفاءة وفعالية. وتم أيضاً إنشاء عشر مساحات صديقة للنساء لتوفير مساحة آمنة لهن لتقاسم مخاوفهن واحتياجاتهن، فضلاً عن تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في المجتمع، إضافة إلى إنشاء 26 **مكاناً صديقاً للأطفال** لتوفير مساحة للعب والتعلم لنحو 10,000 فتى وفتاة. واستفاد أكثر من 6,500 طفل من الدعم النفسي والاجتماعي من خلال اللعب المنظم والأنشطة الأخرى في الأماكن الصديقة للأطفال. وقد ساهمت هذه الخدمات الجيدة لحماية الطفل، إلى جانب الحماية القائمة على المجتمع، في تلبية احتياجات الأطفال المعرضين للخطر.
- لإشراك اللاجئين أنفسهم كوكلاء لحمايتهم الخاصة، تم إطلاق **برنامج توعية مجتمعية** يساهم في تمكين اللاجئين ليكونوا أول المستجيبين لدعم أقرانهم. وانطلاقاً من مجموعة مبدئية مؤلفة من 30 فرداً تغطي منطقة واحدة في كوتوبالونغ، أصبح يوجد الآن 279 فرداً يغطون 8 مناطق في المخيم. وقد قام اللاجئون، الذين تم اختيارهم على أساس رغبتهم في مساعدة الآخرين، بإجراء 2,200 **زيارة منزلية** وأكثر من 1,400 **دورة لتقديم المعلومات**. وبشكل عام، حدد أعضاء برنامج التوعية المجتمعية حوالي 1,900 حالة بحاجة إلى الدعم. كما قدموا المساعدة المباشرة والدعم لأكثر من 760 لاجئاً وأحالوا أكثر من 410 أشخاص إلى شريكي المفوضية، شركة المساعدة التقنية ولجنة بنغلاديش للنهوض بالريف. وقد لعب أعضاء برنامج التوعية المجتمعية دوراً هاماً في المجتمعات التي يفهم فيها اللاجئون حقوقهم وخدماتهم بشكل أفضل ويحصلون عليها بأمان وكرامة، ويبنون من خلالها صمودهم.
- في سبتمبر 2017، بدأت المفوضية **عمليات النقل الجوي لتقديم المساعدات الأكثر إلحاحاً**. وفي غضون أربعة أشهر، سلّمت حوالي 17 رحلة جوية لوازم الإغاثة الأساسية الضرورية: حصل أكثر من 61,200 عائلة لاجئة وافدة حديثاً على حزم تحتوي على فرش للنوم وناموسيات وأقمشة مشمعة ومصابيح تعمل على الطاقة الشمسية. وحصل اللاجئون أيضاً على حزم المآوي لبناء منازلهم. وخلال أشهر الشتاء من ديسمبر 2017 ويناير 2018، وزعت المفوضية والشركاء 185,000 شالاً وسترة شتوية لمساعدة اللاجئين على البقاء دافئين. كما بدأت المفوضية أيضاً بتوزيع مبالغ نقدية في كوتوبالونغ لمساعدة 13,000 عائلة في البداية من خلال منح نقدية لمرة واحدة.
- عملت المفوضية بشكل وثيق مع السلطات والشركاء والمجتمعات من أجل **تحسين معايير الحماية** في مخيمي كوتوبالونغ ونايابارا والتخطيط لمناطق جديدة في الموقع. وقد ركزت الجهود على تحديد مناطق جديدة للاجئين لإنشاء منازلهم وضمان أن تكون الخدمات قائمة مسبقاً. كما مولت المفوضية **تطوير طريق طوله ستة كيلومترات لربط شمال كوتوبالونغ بجنوبه**، والذي قام بتنفيذه مفوض إغاثة اللاجئين وعودتهم إلى الوطن والقوات المسلحة البنغلاديشية. وتم الانتهاء من هذا العمل في 12 ديسمبر 2017، وهو يشكل الآن شريان الحياة الرئيسي لكوتوبالونغ، مما يتيح لجميع الجهات الفاعلة الوصول إلى المخيم وإيصال المعونة وتسهيل تحرك اللاجئين داخل الموقع. وتشمل أعمال تحسين الموقع الأخرى إعداد مساحة 20,345 م^2 من الأراضي للمرافق المجتمعية وبناء حوالي 6,821 درجة ومسارات على مساحة 12.3 كلم وجسور على مساحة 1.35 كلم.
- سبق وأجرت المفوضية والشركاء **حملات تحصين جماعية** للاجئين والمجتمعات المستضيفة في أوخيا وتكناف في مقاطعة كوكس بازار، والتي شملت التلقيح ضد الحصبة والحصبة الألمانية والكوليرا وشلل الأطفال. وبعد جولتين من حملات التحصين الشامل ضد الدفتيريا التي أجريت في ديسمبر 2017، من المقرر إجراء جولة ثالثة قبل نهاية مارس 2018.
- كجزء من جهود حشد الدعم لتوفير الحماية، تهدف المفوضية إلى تحقيق **تعليم معتمد ومعترف به للاجئين وزيادة توفير الخدمات الجيدة للطلاب المحليين**. وحتى الآن، بنت المفوضية حوالي 168 غرفة دراسية في مختلف المناطق في المخيمات. وتم تسجيل حوالي 14,027 طفلاً في التعليم الابتدائي في مخيمي نايابارا وكوتوبالونغ المسجلين وفي مراكز التعلم المؤقتة في ملحقات المخيمات التي تعمل فيها المفوضية. كما تم تسجيل 569 طفلاً إضافياً في التعليم الثانوي. وقد أدى توفير هذه الفرص التعليمية للأطفال إلى تعزيز مستوى حماية الطفل.

- تطور مخيما كوتوبالونغ ونايابارا إلى ما يمكن اعتباره الآن مدينتين *فعليتين*، حيث تدعم المفوضية والشركاء، من بين خدمات أخرى، 16 وحدة صحية؛ و18 مركزاً علاجياً للمرضى الخارجيين؛ ومركز واحد لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية؛ و15 نقطة لتقديم المعلومات؛ وأكثر من 4,700 مرحاض؛ وأكثر من 950 بئراً أنبوبياً. ويواصل "توسيع المخيم الكلي" لكوتوبالونغ، الذي وضعته المفوضية بالتعاون مع مفوض إغاثة اللاجئين وعودتهم إلى الوطن والمنظمة الدولية للهجرة، تحسين إمكانية وصول اللاجئين إلى المساعدة والخدمات، والسماح لجميع الجهات الفاعلة في الاستجابة الشاملة في كوتوبالونغ بتحديد الثغرات و/أو معالجة أي ازدواجية محتملة في تقديم الخدمات. أما نظام معلومات مساعدة اللاجئين التابع للمفوضية، وهو منصة إلكترونية لتوزيع المساعدات ومراقبتها، فهو متاح الآن مع معلومات شاملة عن اللاجئين. وستقوم المفوضية وشركاؤها بتحديث احتياجات الحماية المحددة في النظام وفقاً لمتابعة الحالات الفردية ومراقبة الحماية. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم نظام معلومات مساعدة اللاجئين كأداة تحقق في مواقع التوزيع.
- فرضت حالة الطوارئ وأتاحت الفرصة **لتعزيز الأنظمة الوطنية** حيث تُحدَد الاحتياجات من قبل السلطات. وبالتالي تواصل المفوضية دعم مرافق الرعاية الطبية والصحية في مناطق استضافة اللاجئين من خلال توفير الدعم اللوجستي والمعدات وغيرها من الاحتياجات الطارئة مثل سيارات الإسعاف وخيام المستشفيات والأدوية والإمدادات الطبية والموارد والتدريب.
- من أجل **الحد من تأثير الاستجابة الإنسانية على البيئة** والتخفيف من مخاطر الحماية المرتبطة بجمع الحطب، بدأت المفوضية في أوائل ديسمبر 2017 بتوزيع وقود الطهي الصديق للبيئة من موردين محليين. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي، تواصل المفوضية التخطيط **لمبادرة نموذجية للغاز النفطي السائل** توفر بديلاً من الوقود الآمن للاجئين، وهي في انتظار الموافقة عليها من قبل الحكومة. كما تستعد المفوضية لتركيب أضواء الشوارع التي تعمل على الطاقة الشمسية في مخيمات اللاجئين والطرق المحيطة، وبالتالي سيستفيد كل من اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. وستواصل المفوضية البحث في إمكانية إطلاق **"مشاريع الأثر السريع" مع المجتمعات المستضيفة**، التي تستضيف اللاجئين بسخاء.
- تعمل المفوضية على تركيب حوالي 20 **مصباحاً للشوارع تعمل على الطاقة الشمسية** في قرية فوليابارا التي يبلغ عدد سكانها 10,600 نسمة وتقع في ضواحي مخيم كوتوبالونغ للاجئين. يجري تركيب أضواء الشوارع التي تعمل على الطاقة الشمسية في الأماكن العامة، بما في ذلك قرب المدارس والمساجد، وذلك لمصلحة المجتمع المحلي. وهذا جزء من مجموع 270 مصباحاً للشوارع تعمل على الطاقة الشمسية وقدمتها المفوضية، ويجري تركيبها في مناطق كوتوبالونغ والمجتمع المستضيف في نايابارا والموقع الملحق ومركز العبور.

من مارس إلى ديسمبر 2018

على النحو المبين في هذا النداء التكميلي، فإن هدف المفوضية هو مواصلة العمل والتنسيق عن كثب مع حكومة بنغلاديش وجميع الشركاء لتعزيز حماية اللاجئين، وتعزيز فعالية عملية تسليم الخدمات والنتائج لهم، وزيادة الاستعداد لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث لتقليل المخاطر والخسائر المحتملة في الأرواح، وهو ما يشار إليه بـ "حالة الطوارئ ضمن حالة الطوارئ". وفي الوقت نفسه، ستكون الاستجابة موجهة على المديين المتوسط والطويل قدر الإمكان، لتمكين اللاجئين خاصة ودعم صمودهم. إلى جانب ذلك، ستزيد المفوضية الدعم للمجتمعات المستضيفة وتعزز شراكتها مع السلطات الوطنية لتحسين الخدمات الوطنية الرئيسية التي تتعرض لضغوطات نتيجة تدفق اللاجئين، بما في ذلك عن طريق تحفيز الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

افتراضات التخطيط

تماشياً مع السيناريوهات التي وُضِعت على أساسها خطة الاستجابة المشتركة، تستند خطط وأنشطة المفوضية حتى نهاية عام 2018 إلى ما مجموعه 1.3 مليون شخص سيكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك حوالي 900,000 لاجئ في كوكس بازار؛ وما يقدر بحوالي 80,000 لاجئ إضافي قد يصلون إلى بنغلاديش خلال عام 2018؛ وحوالي 336,000[7] شخص في المجتمع المستضيف.

1.3 مليون شخص
بحاجة إلى مساعدات إنسانية
في عام 2018

- أفراد المجتمع المستضيف الذين هم بحاجة إلى الدعم
- الوافدون المحتملون في عام 2018
- اللاجئون الوافدون بعد أغسطس 2017
- اللاجئون قبل أغسطس 2017

ينص أحد الافتراضات الرئيسية للتخطيط على أن التدفق من ميانمار سيستمر حتى نهاية عام 2018 حتى ولو لم يكن ذلك بنفس المستوى والسرعة كما حدث في عام 2017. وفي هذا السياق، ستبقى المخيمات مكتظة وسيبقى الوضع هشاً وسيستمر خطر تفشي الأوبئة فيها. وسوف يؤدي موسم الأمطار إلى تفاقم هذا الوضع. وبالتالي، ستظل الاستجابة لحالات الطوارئ جانباً أساسياً من الاستجابة، وتعتبر ضرورية أكثر نتيجة موسم الأمطار.

وستبقى سياسة الحكومة على حالها: سيظل يُسمح للأشخاص من ميانمار الذين يبحثون عن الأمان في بنغلاديش بالدخول والبقاء في البلاد. وستستمر الدولة بتوفير الأمن والسلامة. كما سيستمر الخطاب والتركيز على العودة إلى الوطن. ومن المتوقع أن تواصل حكومة بنغلاديش تأييد

[7] يعيش حوالي 500,000 بنغلاديشي في أوخيا وتكناف في جنوب مقاطعة كوكس بازار؛ و336,000 منهم يعيشون في المناطق السبع الأكثر اكتظاظاً مع اللاجئين.

مبدأ أن أي عودة يجب أن تكون طوعية. ومن ناحية أخرى، فإن التأكيد على العودة كحل حاسم، إن لم يكن الحل الحصري للأزمة، قد يؤثر على درجة الاستفادة أو تحسين أو استمثال موجبات وفرص الحماية أو الاعتماد على الذات أو الشمولية.

الأهداف ذات الأولوية

سيستمر تعزيز العمل على معالجة نقاط الضعف الأساسية في مجال الحماية وتوسيع نطاق الدعم المنقذ للحياة. ويجب إعطاء الأولوية لتخفيف مخاطر الانهيارات الأرضية والفيضانات، بما في ذلك عن طريق التحديد المسبق لمواد الإغاثة والآلات والمعدات، وتعزيز المآوي والجسور والبنى التحتية الضرورية. وستتمثل الأولوية الرئيسية الأخرى في بناء الجدران الاستنادية لتثبيت التربة وشبكات الصرف الصحي، ونقل اللاجئين من المناطق الأشد ضعفاً إلى مواقع أُخرى.

كذلك، سيستمر العمل على توحيد الاستجابة ككل وتحقيق استقرارها على نحو دائم قدر الإمكان. وسيتم الأخذ في الاعتبار وضع المجتمعات المستضيفة بطريقة متكاملة. ويجب أن تعكس الاستجابة حلولاً لما بعد حالة الطوارئ العاجلة من خلال تعزيز صمود اللاجئين واعتمادهم على ذاتهم وإعدادهم لحلول دائمة.

سيظل حق اللاجئين في العودة إلى بلدهم الأصلي مع كامل حقوقهم وهويتهم كمواطنين مسألة أساسية. وفي الوقت نفسه، هناك مسؤولية أساسية في مجال الحماية تتمثل في ضمان أن تتم أي عودة للاجئين بشكل طوعي وفي ظروف تضمن السلامة والكرامة والاستدامة. وستركز أنشطة المفوضية على المسائل والجوانب ذات الصلة داخل بنغلاديش، كما ستولي الاهتمام لأبعاد التواصل الثنائية وحتى الإقليمية.

لقد أبدت حكومة بنغلاديش وشعبها سخاءً استثنائياً بإبقاء الحدود مفتوحة أمام اللاجئين الفارين من العنف واستضافتهم في القرى والمنازل وتقاسم الموارد معهم. ويجب تكثيف الدعم الدولي لتكميل الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش وشعبها. وسيكون هناك حاجة أيضاً إلى تقديم الدعم على المدى الطويل لمساعدة الحكومة في تعزيز البنى التحتية المحلية والاقتصاد، وضمان وصول اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم إلى الفرص. وستعمل المفوضية من أجل تحفيز هذا النوع من الدعم والدعوة له.

وفي مواجهة حالة الطوارئ المعقدة على صعيد الحماية والمساعدة والحلول والأبعاد الثنائية والإقليمية والعالمية، ستواصل المفوضية العمل عن كثب، لا سيما مع حكومة بنغلاديش وجميع الشركاء، من أجل الوفاء بولايتها بالكامل وتقديم الحماية الأكثر فعالية والاستجابة الموجهة نحو الحلول.

وهكذا يمكن تلخيص الأهداف التي ستستمر في توجيه استجابة المفوضية ودعمها، على النحو التالي:

I. إنقاذ الأرواح وتوفير الحماية الأساسية

ستعمل المفوضية مع الحكومة والشركاء لضمان استمرار دخول مواطني ميانمار الذين يفرون إلى بنغلاديش من أجل الوصول إلى الأمان؛ وتحسين ظروف المعيشة والوصول إلى الخدمات في مخيمات اللاجئين؛ والاستجابة بفعالية لفصل الأمطار وتأثيراته.

II. توفير بيئة وقائية شاملة

ستعمل المفوضية مع الحكومة والشركاء الآخرين لتعزيز البيئة الوقائية للاجئين وتمتعهم بحقوقهم الأساسية وحقوقهم المتعلقة بالحماية.

III. الحق في الحصول على الهوية والوثائق

ستعمل المفوضية مع الحكومة والشركاء الآخرين لضمان حق اللاجئين الروهينغا الذين وصل معظمهم عديمي الجنسية في الحصول على هوية قانونية، وبالتالي إعطاء الأولوية لتسجيل جميع اللاجئين وإصدار الوثائق المناسبة لهم.

IV. مشاركة اللاجئين والمجتمع

يجب الاطلاع على آراء اللاجئين والمجتمع المستضيف وتعزيز مشاركتهم واتخاذهم القرارات في المسائل التي تضرهم أو تؤثر عليهم بأعلى مستوى ممكن من الفعالية.

V. النهج القائم على المجتمع

سيتم تقديم استجابة المفوضية، قدر الإمكان، على أساس نهج قائم على المجتمع. وستعمل المفوضية مع الشركاء لدعم السلطات في إنشاء نظام قوي للإدارة المدنية في مخيمات اللاجئين، مع زيادة الدعم للمجتمعات المستضيفة والهيئات المحلية.

VI. المرونة والحلول

ستعمل المفوضية مع كل من البلد المنشأ للاجئين وبلد اللجوء والشركاء، لتوفير الظروف الملائمة للعودة الطوعية إلى الوطن بما يتماشى مع المعايير الدولية. وستتابع كافة الخطوات لتمكين اللاجئين من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحكم بمصيرهم وعيش حياة آمنة وكريمة.

مجالات التدخل الرئيسية

الحماية

ستهدف تدخلات المفوضية، بالتنسيق مع الشركاء، إلى ضمان الوصول الآمن للاجئين إلى أراضي بنغلاديش ومنع الطرد واحترام حقوق اللاجئين وبيئة الحماية المؤاتية من خلال إشراك المجتمع. سوف تقوم المفوضية بما يلي:

- ضمان الوصول إلى الأراضي وتحسين شروط الاستقبال من خلال مراقبة الحماية، بما في ذلك في المناطق الحدودية، وتوفير إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية والتعويضات القانونية.
- إنشاء نظام لإدارة الهوية للاجئين في بنغلاديش، من خلال التسجيل والتوثيق.
- تعزيز تحديد الحالات والإحالة والخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم من المجتمع المستضيف.
- تعزيز نهج قائم على المجتمع لخدمات الحماية للأشخاص المعرضين لمخاطر متزايدة من خلال العمل مع اللاجئين وجميع فئات المجتمع المستضيف، وأنظمة حشد المجتمع، وإنشاء مساحات مجتمعية آمنة. سوف تشجع المفوضية العاملين في مجال التوعية المجتمعية وكل من اللاجئين وأفراد المجتمعات المستضيفة على المشاركة في هذه الأنشطة.
- تحسين الوصول إلى خدمات حماية الأطفال الجيدة من خلال إدارة الحالات التي تقدم أيضاً الخدمات للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وتوفير مساحات صديقة للأطفال وهيكليات قائمة على المجتمع لحماية الأطفال.
- توفير إدارة الحالات الفعالة للناجين من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس (الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم والنساء العازبات والنساء اللواتي يرأسن أسراً والأشخاص ذوو الإعاقة) وإحالتهم إلى الخدمات الملائمة، بما في ذلك الدعم القانوني والطبي والنفسي والاجتماعي وضمان أمانهم، كما يطلب الناجون ويرغبون، وفقاً للنهج المتمحور حول الناجي.
- ضمان أن تكون أي عمليات عودة إلى بلد الأصل مستنيرة وآمنة وطوعية وتضمن الكرامة. الدعوة إلى إدماج المعايير الدولية بشكل واضح في الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بشأن العودة إلى الوطن.
- تعميم مراعاة الحماية في كافة القطاعات.
- تنفيذ مشاريع الأثر السريع والمتعددة القطاعات لدعم المجتمعات المستضيفة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية والتدخلات التي تحفز الاقتصاد المحلي.

المأوى ولوازم الإغاثة الأساسية

ستستمر المفوضية في توفير المأوي ولوازم الإغاثة الأساسية المنقذة للحياة، وتحسين الظروف المعيشية والإندماج الاجتماعي، وتعزيز صمود الوافدين الجدد ومخيمات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. ستقوم المفوضية بما يلي:

- شراء لوازم الإغاثة الأساسية المطلوبة تحسباً للواصلين الجدد المتوقعين وتحديد مخزون الطوارئ مسبقاً للوازم الإغاثة الأساسية وحزم مستلزمات المأوي الطارئة (المرحلة 1) كجزء من الاستعداد لحالة الطوارئ، وتوزيعها عند الحاجة في الوقت المناسب.
- تحسين مساعدات المأوي المؤقتة (المرحلة 2)، بما في ذلك تقديم اللوازم الأساسية كافة وفقاً لإرشادات القطاع.
- بناء نماذج مساعدات المأوي الدائمة في الموقع (المرحلة 3) قبل موسم الأمطار لاختبار مدى ثباتها وملاءمتها اجتماعياً.
- تجربة تدخلات قائمة على النقد في كوتوبالونغ للوازم الإغاثة الأساسية والمأوي والوقود للطبخ، من خلال توفير الغاز النفطي السائل.

الصحة

ستقدم المفوضية خدمات متكاملة في مجال الصحة الأولية للرجال والنساء والأطفال بما يتماشى مع الحزمة الأساسية للخدمات الصحية التي أوصت بها الحكومة. سوف تقوم المفوضية بما يلي:

- توفير إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، من خلال بناء وصيانة 25 مرفقاً صحياً (مراكز الصحة الأولية والمراكز الصحية).
- توسيع نظام الإحالة الحالي لدعم إمكانية الوصول إلى خدمات الطوارئ والرعاية الصحية الثانوية والثالثية.
- تحسين جودة الخدمات من خلال بناء القدرات وتعزيز التنسيق بين جميع الشركاء عن طريق التدريب الملائم وكذلك تحسين الروابط مع الخدمات الداعمة لصالح المجتمع المستضيف واللاجئين على حد سواء، خصوصاً للفئات الأشد ضعفاً.
- دعم المجتمعات المستضيفة من خلال بناء القدرات في خمسة مستشفيات تابعة لوزارة الصحة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة.

التغذية

ستسعى المفوضية وشركاؤها إلى تلبية الاحتياجات الغذائية المحددة من خلال تقييم الاحتياجات ومعالجة نقص التغذية بين الفئات الأشد ضعفاً من السكان. سوف تقوم المفوضية بما يلي:

- معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد عن طريق إجراء فحص قائم على المجتمع واستكشاف الحالات وإحالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً إلى مراكز التغذية.
- تجنب سوء التغذية من خلال تنفيذ برامج التغذية الملائمة لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد والمعتدل، وإجراء دورات لرفع مستوى التوعية، وتقديم المشورة الجماعية.
- إجراء فحص غذائي متكامل على أساس المبادئ التوجيهية لتعزيز تخطيط الاستجابة لحالة الطوارئ الغذائية، وتنفيذها ومراقبتها.

التعليم

ستهدف المفوضية إلى تقديم الدعم التقني وحشد الدعم في قطاع التعليم من خلال مجموعة حشد الدعم الاستراتيجية والفريق العامل التقني، وتحمّل المسؤولية لضمان توفير فرص التعلم الآمن لحوالي 120,000 طفل. ستقوم المفوضية بما يلي:

- توفير التعليم الابتدائي الجيد من خلال مراكز التعلم المجهزة بشكل جيد في عدة نوبات وعبر طرق التعليم المتنقل.
- تحسين بيئة التعلم في مدارس المجتمع المستضيف من خلال أنشطة البناء وشراء المعدات.
- تدريب جميع المدرسين من اللاجئين والمجتمع المستضيف المعينين حديثاً على توفير التعليم الموحد.
- إطلاق مبادرات مجتمعية لمعالجة التماسك الاجتماعي والحماية القائمة على المجتمع وبيئات التعلم الآمنة.
- تعزيز مشاركة الشباب، بما في ذلك في المجتمع المستضيف، من خلال الوصول إلى التكنولوجيا الحالية في المجتمع.

المياه والصرف الصحي والنظافة

ستركز المفوضية على استبدال و/أو تحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة؛ والحد من انتقال الأمراض؛ وتوفير وصول كريم إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، مع الاستعداد أيضاً لآثار موسم الأمطار واتخاذ إجراءات ملموسة للتخفيف منها. سوف تقوم المفوضية بما يلي:

- تحسين النوعية المتدنية الحالية للبنية التحتية للصرف الصحي من خلال تحسين المراحيض شبه الدائمة مع إقامة حفر أكبر حجماً، وتكثيف عملية إزالة الترسبات وإيجاد طرق أكثر أماناً لمعالجة حمأة الغائط.
- تحسين نوعية المياه عند المصدر ولدى الأسر من خلال تحسين نقاط المياه الموجودة أو تركيب شبكات الأنابيب التي تسمح بالمعالجة المركزية.
- تكثيف أنشطة تعزيز النظافة.
- تقاسم الخدمات مع المجتمعات المستضيفة، مثل توفير الوصول إلى خزانات المياه، وتعزيز شبكة المياه في نايابارا، وكذلك تحسين المياه وخدمات الصرف الصحي في المدارس.

إدارة الموقع

ستعزز المفوضية وتحسن مجموعة كبيرة من عناصر إدارة الموقع لتحسين وصول اللاجئين بشكل عادل إلى الخدمات والحد من مخاطر الحماية من خلال مشاركة المجتمع. وستأخذ في الاعتبار تأثر المخيمات بالمخاطر الطبيعية، والبيئة المحيطة والموارد الطبيعية. وستقوم المفوضية بما يلي:

- إجراء سلسلة من أنشطة التدريب وبناء القدرات لزيادة وتعزيز مهارات أصحاب المصالح والحكومة والسلطات المحلية؛ وضمان الإدارة الملائمة للمخيمات، بما في ذلك آليات الاستجابة للكوارث والحد من المخاطر.
- تقديم الدعم للسلطات، بما في ذلك تزويد مفوض إغاثة اللاجئين وعودتهم إلى الوطن والمخيم المعني بالمعدات والموظفين والدعم اللوجستي والمساعدة لإنشاء مكاتب للمخيم المعني على المستوى المحلي.
- بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، قيادة تنفيذ المشروع الهندسي للتخفيف من أثر الكوارث في الموقع استعداداً لفصل الأمطار. وستركز الأعمال على تعزيز البنى التحتية الأساسية، مثل تصريف المياه وأمكان دخول المركبات، والتوفير المسبق للمواد لتسهيل الاستجابة السريعة لحالة الطوارئ في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.
- التركيز على ثلاثة مجالات أساسية للتدخل في ما يتعلق بالبنى التحتية: تصريف المياه والدخول والتثبيت. وإلى جانب أنشطة أخرى، تحد هذه الأعمال من التأثر بالكوارث الطبيعية. وستستمر أعمال الصيانة والإصلاحات المخصصة للبنى التحتية القائمة خلال فصل الأمطار وبعده.
- دعم اتخاذ القرارات المستنيرة في المجال الإنساني من خلال توفير حزمة لتحديد سمات الموقع وتقييمات للاحتياجات المتعددة القطاعات.

التنسيق

ستدعم المفوضية التنسيق المشترك بين القطاعات لتنفيذ أنشطة استجابة مشتركة. وستقوم المفوضية بما يلي:

- توفير الموارد لوظائف فريق التنسيق المشترك بين القطاعات.
- ضمان تقديم استجابات إنسانية/للاجئين فعالة من خلال تعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية.
- ضمان حشد الدعم وتعبئة الموارد بشكل فعال لدعم الاستجابة الإنسانية الجماعية، بما في ذلك الشركاء الوطنيون والمحليون.
- قيادة وتنسيق قطاع الحماية، ومراعاة الحماية في كافة القطاعات.

المساءلة والشراكة والتنسيق

على الرغم من ترتيبات التنسيق الاستثنائية والمعقدة والصعبة المتخذة للاستجابة لحالة الطوارئ المتعلقة باللاجئين الروهينغا في بنغلاديش، إلا أن مشاركة المفوضية ترتكز على التعاون الوثيق مع الحكومة على كافة المستويات. ويضمن التعاون والمشاركة مع وزارة الخارجية، كرئيسة لفرقة العمل الوطنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن اللاجئين من ميانمار ومواطني ميانمار الذين ليس لديهم وثائق، حشد الدعم مباشرة مع حكومة بنغلاديش بشأن التخفيف من مخاطر الحماية ودعم تسليم المساعدات.

بالإضافة إلى ذلك، تستمر المفوضية بتعزيز شراكتها مع الشركاء التشغيليين الحكوميين، بما في ذلك وزارة إدارة الكوارث والإغاثة ومفوض إغاثة اللاجئين وعودتهم إلى الوطن، في ما يتعلق بإدارة المخيم وتنسيقه والإدارة المجتمعية داخل المخيمات. وعُزِزت أيضاً الشراكة مع وزارة الداخلية لتحسين جودة بيانات اللاجئين مع الاستمرار في التعاون عن كثب مع وزارة الصحة ورعاية الأسرة ووزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية من أجل ضمان استجابة مبسطة في إطار الهيكليات الوطنية الموجودة. وتسعى المفوضية أيضاً إلى بناء شراكات مع هيئات ووزارات معنية أخرى من أجل تحقيق استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.

تشارك المفوضية بشكل ناشط في رئاسة الفريق التنفيذي الاستراتيجي مع المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة على مستوى دكا. ويتولى الفريق قيادة عملية الاستجابة للاجئين وحشد الدعم على أعلى المستويات لحكومة بنغلاديش ومجتمع المانحين القائم في دكا. في كوكس بازار، استعانت المفوضية بمنسق رفيع المستوى لقيادة الاستجابة من خلال فريق التنسيق المشترك بين القطاعات ورئيس فريق المكتب الفرعي الذي يتألف من رؤساء وكالات قائمة في كوكس بازار. بالإضافة إلى ذلك، تقود المفوضية فرقة العمل المعنية بالحماية وتشارك في قيادة فرقة العمل المعنية بنوع الجنس والإجراءات الإنسانية. وتعمل المفوضية أيضاً عن كثب مع القطاعين الفرعيين المعنيين بحماية الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس ضمن فرقة العمل المعنية بالحماية. كذلك، تركز المفوضية على مراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس والحماية في كافة القطاعات.

وتوسع المفوضية أيضاً شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والشركاء في مجال التنمية بالإضافة إلى الشركاء الدوليين من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المستضيفة ومعالجة مخاوفها بشكل أفضل والمشاركة في حوار مفيد مع كل من اللاجئين وأفراد المجتمع المستضيف. ويبقى العمل مع المجتمع المدني، بالتنسيق عن كثب مع السلطات الوطنية، أولوية للمفوضية من أجل تقديم استجابة شاملة لحالة الطوارئ هذه.

IV. المتطلبات المالية

تبلغ قيمة المتطلبات المالية الإضافية لأنشطة المفوضية المحددة في هذا النداء التكميلي 196 مليون دولار للفترة الممتدة بين مارس وديسمبر 2018. وإلى جانب المتطلبات المالية للنداء التكميلي السابق التي بلغت قيمتها 26 مليون دولار (مغطية الفترة الممتدة بين يناير 2017 وفبراير 2018) والميزانية التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية بقيمة 16 مليون دولار لعملية المفوضية في بنغلاديش لعام 2018، يصبح مجموع قيمة المتطلبات 238 مليون دولار كما هو ملخص في الجدول أدناه.

هذه الأنشطة المحددة هي متطلبات ذات أولوية. وتحث المفوضية على تقديم المساهمات من أجل تلبية هذه المتطلبات بشكل ملائم وفي الوقت المناسب إلى أقصى حد ممكن. وتدعو المفوضية أيضاً لتقديم المساهمات بأعلى مستوى ممكن من المرونة، مثلاً تقديم مساهمات غير مخصصة أو مخصصة على نطاق واسع فقط. وهذا التمويل مطلوب لتلبية الاحتياجات الطارئة. وستحد المساهمات المخصصة بشكل تام أو المساهمات المتأخرة من استعداد المفوضية للطوارئ وتخطيطها واستجابتها ودعمها للسلطات البنغلاديشية والشركاء الآخرين، والأهم من ذلك، الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية الذين سيكون أمنهم ورفاههم في خطر.

على سبيل المثال، لن يتم تطوير أنشطة تحديد السمات وجمع البيانات والتسجيل مما سيعيق عملية تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية والذين يعانون من أوجه ضعف محددة وحشد الدعم القائم على الأدلة بالنيابة عنهم. ولن تتمكن المفوضية من القيام بما يلي: التواجد أو ترسيخ تواجدها في المناطق الرئيسية لا سيما في المواقع الحدودية مما يتطلب تدخلات مهمة في مجال مراقبة الحدود والحماية لتجنب احتمال الطرد؛ وتسهيل الوصول إلى الأراضي وعمليات اللجوء الأساسية وعمليات الحماية الدولية الأخرى؛ والتصدي لمخاطر الحماية الأخرى.

كذلك، لن يتم دعم الوقاية من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاستجابة له، وبالتالي سيتعرض عدد أكبر من النساء للعنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي والاتجار بشكل أكبر. ولن يحصل الأشخاص من الفئات الأشد ضعفاً، ومن بينهم الأطفال والشباب الذين ليس لديهم صفة قانونية والنساء المعرضات لخطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، على المساعدة الأساسية وسيجبرون على اللجوء إلى آليات خطيرة للبقاء على قيد الحياة. ولن يُنفذ منهج قائم على المجتمع مما يحد من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وسبل كسب العيش ويعزز بالتالي التمييز وكره الأجانب. والوضع الذي يكون خطيراً أصلاً يمكن أن يتدهور أيضاً ليصبح أزمة إنسانية إقليمية أوسع نطاقاً على صعيد الحماية.

	الوضع في ميانمار			
	ميزانية اللجنة التنفيذية والتعديلات اللاحقة المتعلقة بالوضع في ميانمار	متطلبات إضافية		المجموع
		يناير - فبراير 2018	مارس- ديسمبر 2018	
بيئة الحماية المؤاتية تحسين الوصول إلى المساعدات والتعويضات القانونية تحسين الوصول إلى الأراضي والحد من خطر الطرد تطوير أو تعزيز المؤسسات والممارسات الإدارية الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية أو المصادقة عليها أو تعزيزها تطوير أو تعزيز القانون والسياسة تحسين الموقف العام تجاه الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية	**2,042,166**	**723,431**	**535,291**	**3,300,889**
عمليات الحماية العادلة والتوثيق تحسين الوصول إلى إجراءات تحديد الصفة وتحسين جودته تحسين التسجيل المدني ووثائق الحالة المدنية تحقيق لم شمل العائلات تحسين تحديد حالات انعدام الجنسية زيادة نسبة توثيق الأشخاص تحسين جودة التسجيل وتحديد السمات أو الحفاظ عليها تحسين شروط الاستقبال	**324,583**	**103,347**	**2,830,570**	**3,258,500**
الحماية من العنف والاستغلال تعزيز الحماية من الجرائم تعزيز الحماية من آثار الصراع المسلح تعزيز حماية الأطفال الوقاية من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وتحسين جودة الاستجابة له الحد من مخاطر الاحتجاز وزيادة حرية التنقل	**8,454,711**	**1,085,146**	**13,372,062**	**15,087,022**
الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية تحسين الأمن الغذائي تحسين الوضع الغذائي للسكان	**629,814**	**13,178,845**	**109,416,264**	**131,049,819**

تحسين الرفاه الغذائي استمثال وصول الأشخاص إلى التعليم استمثال وصول الأشخاص إلى خدمات الصحة الإنجابية أو فيروس نقص المناعة المكتسبة تمكين السكان من الوصول إلى الطاقة بشكل كاف حصول السكان على اللوازم الأساسية والمنزلية الكافية توفير ظروف مرضية للسكان على صعيد خدمات الصرف الصحي والنظافة تحسين الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إنشاء المآوي والبنى التحتية وتحسينها وصيانتها زيادة توفير المياه الصالحة للشرب أو الحفاظ عليها				
تمكين المجتمع والاعتماد على الذات تعزيز وتوسيع نطاق حشد المجتمع حماية الموارد الطبيعية والبيئة المتقاسمة بشكل أفضل تعزيز التعايش السلمي مع المجتمعات المحلية تحسين الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش	**1,275,639**	**4,237,238**	**14,760,330**	**20,273,207**
الحلول الدائمة تطوير أو تعزيز أو تحديث استراتيجية حلول شاملة الحد من عدد أكبر من حالات انعدام الجنسية توفير إمكانية الاندماج توفير إمكانية إعادة التوطين توفير إمكانية العودة الطوعية تعزيز استدامة إعادة الإدماج	**-**	**-**	**1,165,791**	**1,165,791**
القيادة والتنسيق والشراكات تحسين وتعزيز إدارة المخيم وتنسيقه تعزيز التنسيق والشراكات تعزيز العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد تعزيز إدارة حالات الطوارئ	**297,451**	**2,376,987**	**32,639,766**	**35,314,204**
الدعم اللوجستي ودعم عمليات التشغيل تحسين الدعم اللوجستي والإمداد لتلبية الاحتياجات التشغيلية	**1,366,643**	**2,995,004**	**6,631,732**	**10,993,379**

تعزيز واستمثال إدارة العمليات والتنسيق والدعم				
دعم المقر الرئيسي أو الدعم الإقليمي	**1,731,432**	**-**	**2,119,508**	**3,850,940**
المجموع الفرعي	**16,122,439**	**24,700,000**	**183,471,313**	**224,293,752**
تكاليف الدعم (7%)	**-**	**1,729,000**	**12,842,992**	**14,571,992**
المجموع	**16,122,439**	**26,429,000**	**196,314,305**	**238,865,744**

الاستجابة الطارئة للاجئي ميانمار في بنغلاديش

نداء تكميلي

مارس - ديسمبر 2018

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مفوضية اللاجئين

بريد الكتروني: hqfr00@unhcr.org

صندوق بريد: 2500

1211 جنيف 2

www.unhcr.org

reporting.unhcr.org

تاريخ الطباعة: مارس 2018

صورة الغلاف: أطفال من أسرة واحدة في مخيم للاجئين يأوي الآلاف من الأشخاص.

© UNHCR/Andrew McConnell